



تقرير مرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٩٨ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ والذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويقدم عرضاً مستكملاً للتطورات في الميادين السياسية والعسكرية والإنسانية وميدان حقوق الإنسان، وكذلك بشأن انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وأنشطتها منذ تعميم تقرير المؤرخين ٨ آذار/مارس (S/2002/245) و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/744). ويشتمل أيضاً على عرض مستكمل لأنشطة البعثة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى لجنة ترسيم الحدود الإريترية الإثيوبية وفقاً للتكليف الصادر إليها من مجلس الأمن بغية تيسير عمل اللجنة في ترتيب الحدود.

ثانياً - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة عموماً خلال الفترة المستعرضة. وإجمالاً، أقامت القوات المسلحة لإثيوبيا وإريتريا مستوى جيداً نسبياً من التعاون مع البعثة على أرض الواقع. وواصل الطرفان أنشطتهما المتصلة بإعادة نقل المعدات العسكرية الثقيلة إلى المناطق الخلفية وبناء ملاجئ شبه دائمة في المنطقة المجاورة لمناطق نشرها الحالية توقعاً لموسم المطر. غير أنه حدثت زيادة خلال الأشهر الأخيرة في عدد الحوادث والتهامات اللاحقة والتهامات المضادة من الطرفين بوقوع هجمات فعلية وعمليات اختطاف للسكان المحليين على جانبي الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وأصبحت هذه الحوادث أكثر اتساعاً بالخطورة مؤخراً. ووفقاً لمراقبي البعثة، يرجع أصل هذه الحوادث في معظمها إلى النزاعات المحلية على أراضي رعي الماشية. ورداً على هذه الحوادث، كثفت قوات الأمم المتحدة أنشطة مراقبتها في هذه المناطق المضطربة وغيرها من المناطق المحتمل أن يسودها الاضطراب.

حرية تنقل البعثة

٣ - كما أشرت في تقرير المؤرخ ١٠ تموز/يوليه (S/2002/744)، منعت الحكومة الإثيوبية في نيسان/أبريل بصفة مؤقتة موظفي البعثة وكذلك سكرتير لجنة الحدود وأفراد المكتب الميداني للجنة من العبور من الأراضي الخاضعة لإريتريا إلى الأراضي الخاضعة لإثيوبيا. ومنذ رفع إثيوبيا لهذا الحظر في ٦ أيار/مايو، أعيدت حرية تنقل البعثة عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. غير أن تشديد السلطات الإثيوبية لإجراءات الهجرة في مطار بول الدولي بأديس أبابا وفرض عمليات تفتيش أمنية على أفراد البعثة عند الوصول والمغادرة والعبور لا يزال يتسبب في حالات تأخير ويشكل انتهاكاً لاتفاق مركز القوات. وعلى الجانب الإريتري، انخفضت القيود المشار إليها من قبل على حرية تنقل البعثة في المنطقة المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وأساساً في القطاع الأوسط. ويرجع هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى إعادة نقل مواقع قوات الدفاع الإريتريّة إلى الأراضي المرتفعة استعداداً لموسم المطر.

٤ - ولم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء خط مباشر للرحلات الجوية على ارتفاع كبير لطائرات البعثة بين أسمرة وأديس أبابا. وفي غياب طريق مباشر متفق عليه، اضطرت البعثة إلى القيام برحلات جوية بين العاصمتين مروراً بجيبوتي، مما أسفر عن تكبد البعثة نفقات إضافية هائلة، بلغ مجموعها أكثر من ١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أنه كان لهذا الحيد عن خط الطيران أيضاً آثار تشغيلية وأمنية خطيرة على البعثة.

لجنة التنسيق العسكرية

٥ - لم يعقد أي اجتماع للجنة التنسيق العسكرية كما لم يطلب الطرفان عقد أي اجتماع لها منذ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي ضوء الطبيعة السياسية والعسكرية للمسائل المحتمل أن تثار خلال مرحلة ترسيم الحدود، يقف ممثلي الخاص على أهبة الاستعداد لرئاسة لجنة التنسيق العسكرية عندما يكون تدخله الشخصي مطلوباً. ويتم هذا وفقاً للمادة ٦ من اتفاق حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن وقف الأعمال الحربية، والذي منح سلطة ومسؤولية رئاسة هذه الاجتماعات لـ "رئيس بعثة حفظ السلام".

اتفاق مركز القوات

٦ - لم توقع حكومة إريتريا للأسف على اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة، بالرغم من الطلبات المتكررة لمجلس الأمن بإبرام الاتفاق دون أي تأخير. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، يكون الاتفاق النموذجي لمركز القوات نافذ المفعول. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة إثيوبيا وقعت على اتفاق مركز القوات في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

انتشار البعثة

٧ - لم تطرأ خلال الفترة المستعرضة أية تغييرات كبيرة على انتشار قوات البعثة. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٣٨١٢ جندياً، و ١٢٥ من ضباط أركان المقر و ٢١٦ من المراقبين العسكريين، وبلغ مجموعهم ٤١٥٣ فرداً (انظر المرفق الثاني).

٨ - وتعد البنية الأساسية السوقية للبعثة كافية الآن بصورة عامة، ولكن هناك تحسينات جارية في إيواء الوحدات في مختلف المواقع. ورداً على تهديد خطير تمثل في الألغام الأرضية في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة، ولا سيما توفير مستوى مرتفع من الأمان للمراقبين العسكريين في المنطقة الأمنية المؤقتة، جرى في أوائل آب/أغسطس تزويد البعثة بـ ٢٨ مركبة إضافية مضادة للألغام.

ثالثاً - لجنة ترسيم الحدود

٩ - في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمدت لجنة ترسيم الحدود توجيهاتها بشأن الترسيم، والتي ستنظم عمل اللجنة خلال مرحلة الترسيم. وتنص توجيهات الترسيم، بصفة خاصة، على أن تساعد البعثة اللجنة بالاضطلاع بعمليات إزالة الألغام دعماً للترسيم وفي تقديم الدعم الإداري والسوقي للمكاتب الميدانية للجنة ترسيم الحدود.

١٠ - وفي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، عقدت لجنة ترسيم الحدود اجتماعاً مع الطرفين في لاهاي (بحضور البعثة)، بغية القيام، في جملة أمور، بتوضيح أحكام توجيهات ترسيم الحدود للطرفين. وفي هذا الاجتماع، أعلنت اللجنة عن نيتها لافتتاح مكتب ميداني في أديغرات بإثيوبيا وتشغيله بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وكنتيجة لذلك، أصدرت اللجنة قراراً للطرفين في هذا الشأن في ١٧ تموز/يوليه انظر (S/2002/853، المرفق).

١١ - وكما تقرر، أنشأت لجنة ترسيم الحدود، بدعم سوقي من البعثة، مكتباً ميدانياً جرى تشغيله بالكامل في أديغرات بحلول ٣١ تموز/يوليه. وفي انتظار استكمال الترتيبات الإدارية التفصيلية لتنفيذ توجيهات الترسيم من الطرفين، بدأ هذا المكتب الميداني بالفعل أنشطته في مجال المسح الموكولة إليه. ويضطلع مكتب أديغرات، مع المكتبين الميدانيين الآخرين في أسمرة وأديس أبابا، بالأعمال التحضيرية للترسيم، بما في ذلك عمليات المسح للبيان الثاني ونقطة المراقبة الأرضية. وبدأت عمليات المسح في ٧ آب/أغسطس، عندما تم وضع علامة للبيان الثاني على الأراضي الإثيوبية. ويسرني أيضاً الإبلاغ بأنه في أعقاب مشاورات بين إثيوبيا وإريتريا، ولجنة ترسيم الحدود والبعثة، سيسمح الطرفان لضباط الاتصال التابعين لهما والعاملين مع المكاتب الميدانية للبعثة بالسفر على طائرة البعثة والعمل على كلا جانبي الحدود

الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير معلومات إضافية عن الأنشطة الأخيرة للجنة، المقدمة من رئيسها.

١٢ - ووفقاً للتوصيات الواردة في الوثيقة S/2002/744 والتعديل الأخير الذي أدخله المجلس على ولاية البعثة بموجب القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس، ستضطلع البعثة بإزالة الألغام لدعم عملية ترسيم الحدود في نطاق قوامها الحالي المأذون به، بينما سيجري تمويل نفقات المقاولين المدنيين لإزالة الألغام ودعم المكتب الميداني للبعثة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعيين وترسيم الحدود. ويبلغ إجمالي التبرعات للصندوق الاستئماني حالياً نحو ٧,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في حين بلغت النفقات المتحملة حتى ٢١ آب/أغسطس ٢,٦ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي تبرعه بـ ٧ مليون يورو للصندوق؛ وهو تبرع خصص تحديداً لاستخدام مقاول تجاري للاضطلاع بعمليات التأكد من جودة عمليات إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بشأن تقديم تبرعات للصندوق. وفي نفس الوقت من الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية لترسيم الكامل للحدود، بما في ذلك إقامة القوائم. وستكون التقديرات المتعلقة بهذه المهام متاحة فور تقرير المبادئ التوجيهية لتحديد أماكن القوائم.

رابعاً - الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام

١٣ - لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بعد تشكل تهديداً كبيراً لسكان البلدين، ولموظفي الأمم المتحدة ولأفراد المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان. وفي الفترة من حزيران/يونيه وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٢، أصيب ١٢ مدنياً بجراح وقتل أربعة في ١١ حادثة بسبب ألغام وذخائر غير منفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

١٤ - وفي أعقاب تعديل مجلس الأمن لولاية البعثة بموجب القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢)، سيقوم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام، علاوة على مهامه السابقة، بالعمل كسلطة تنسيق لإزالة الألغام دعماً لترسيم الحدود. وجرى الانتهاء من التخطيط لتقديم الدعم لعمليات المسح في المستقبل عن طريق إزالة الألغام، ومن أجل تشييد مواقع القوائم، فور معرفتها. وبغية المساعدة في عمليات الدعم لترسيم الحدود بإزالة الألغام، تمت إعاره ثلاثة مراقبين عسكريين إلى المركز واضطلعوا بواجباتهم الجديدة. وفي غضون ذلك، كُلفت شركة إزالة الألغام من قبل البعثة بأداء المهام الرئيسية لإزالة الألغام دعماً لترسيم الحدود.

١٥ - وقررت إريتريا مؤخراً، مع ذلك، في تطور مثير للقلق، تجريد المنظمات الدولية غير الحكومية من أي مسؤولية عن إزالة الألغام لأغراض إنسانية في البلد بحلول ٣١ آب/

أغسطس ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد يكون متمشياً مع إعلان حكومي مؤرخ ٨ تموز/يوليه، والذي أنشأ الوكالة الإريتيرية لإزالة الألغام، فإن الرحيل المبكر للمنظمات الدولية غير الحكومية قد يؤثر بشدة على عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة بعد المهلة المحددة. ويثور القلق من أن يؤدي القرار إلى إعاقة أعمال تمهيد الأرض لعودة المشردين داخليا إلى ديارهم في المنطقة الأمنية المؤقتة.

خامسا - التطورات الإنسانية

١٦ - في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢، كان لا يزال هناك نحو ٥٧ ٠٠٠ مشرد داخلي في المخيمات في إريتريا، غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب عوامل عديدة تشمل وجود الألغام والمعدات التي لم تنفجر بعد. وفي غضون ذلك، تمت إعادة ٥٢ ٠٠٠ شخص تقريباً إلى وطنهم إريتريا من السودان حتى الآن في إطار برنامج ثلاثي يشمل هاتين الحكومتين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبينما يتوقف استمرار الإعادة إلى الوطن على الاستقرار في المنطقة والأحوال المناخية المواتية، فإن التحدي الرئيسي يبقى متمثلاً في تقديم الدعم لإعادة إدماج هؤلاء العائدين في المجتمعات المحلية الإريتيرية.

١٧ - وبسبب عدم تساقط الأمطار الموسمية أو تأخرها في أجزاء عديدة من المنطقة هذا العام، فإن جفافاً خطيراً يهدد إريتريا وإثيوبيا على السواء. ورداً على هذه الأزمة التي تلوح في الأفق، أصدرت لجنة الإغاثة واللاجئين الإريتيرية إنذاراً بالجفاف في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٢ وناشدت المانحين "الاستجابة بصفة عاجلة لتلافي وقوع كارثة إنسانية وشيكة." وأعقب هذا إنشاء آليات تنسيق وإقامة تعاون وثيق بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة بهدف جمع وتحليل ونشر معلومات مستكملة تتعلق بالجفاف. واستناداً إلى نتائج تقديرات الاحتياجات الحديثة والجارية، فإنه من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى تنقيح البرامج الإنسانية وأرقام التخطيط، الواردة في النداء الموحد من أجل إريتريا لعام ٢٠٠٢، لكي يعكس الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالجفاف.

١٨ - وفي إثيوبيا، تعتبر الحالة حرجة كذلك. وجرى التنبؤ في مناطق عديدة من البلد بانتشار تدهور المحاصيل. وارتفع العدد المتوقع للأشخاص المتأثرين المحتاجين لمساعدة غذائية للأشهر الأربعة الأخيرة من العام وفي عام ٢٠٠٣ من تقدير بلغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ٣,٢ مليون إلى ٦,٥ مليون في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد بشدة وباستمرار في عام ٢٠٠٣، نظراً لأن معلومات إضافية ستصبح متاحة والحالة ستتطور. وقامت الحكومة بتشغيل فريق إدارة الأزمات التابع لها على المستوى الاتحادي وأنشأت أفرقة ماثلة في كل منطقة من البلد. وتعمل فرق عمل الطوارئ في جميع الوزارات

ذات الصلة. وضمت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة قواها إلى السلطات لكفالة وجود استجابة متناسقة للحالة. وبغية تعبئة الموارد، ستتولى الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة ودوائر المنظمات الإنسانية الأكثر اتساعاً، البدء باستكمال متطلبات المساعدة قريباً، وستعالج بصفة مبدئية المسائل غير المتعلقة بالأغذية يعقبها بعد ذلك بوقت قصير المتطلبات المعدلة للمساعدة الغذائية الطارئة.

١٩ - وفي ضوء إلحاحية الحالة، والآثار الخطيرة لتأخر الاستجابة أو عدم فعاليتها، أحث الدول الأعضاء على المساهمة في طلبات التمويل المقدمة من دوائر المنظمات الإنسانية من خلال عملية النداءات الموحدة والآليات الأخرى، وبالتالي السماح للجهود الإنسانية وجهود الإنعاش الفعالة بالاستمرار في إريتريا وإثيوبيا.

المشاريع السريعة الأثر

٢٠ - في الميزانية الأولية للبعثة، حُصص مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع السريعة الأثر، وورد من حكومة النرويج مبلغاً إضافياً قدره ١٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل مشاريع إضافية. ووافقت لجنة المشاريع السريعة الأثر حتى الآن على ٨٠ مشروعاً تقل قيمتها الإجمالية عن ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتغطي المشاريع أساساً برامج في مجال المياه والصحة والتعليم، وتتولى تنفيذها السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ووحدات البعثة وشركاء آخرون. وأعلنت حكومتا هولندا وأيرلندا عن تبرعات إضافية؛ وستكون مفيدة للغاية، نظراً لأن احتياجات الإصلاح كبيرة في جميع أنحاء المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وهناك حاجة شديدة إلى تبرعات إضافية.

سادساً - حقوق الإنسان

٢١ - استمرت التقارير عن حالات الإزعاج والاختطاف عبر الحدود على كلا الجانبين حتى بعد إعلان قرار لجنة ترسيم الحدود بتعيين الحدود. وتتولى البعثة التحقيق في جميع مزاعم الحوادث والأعمال التي تقع عبر الحدود مع سلطات كلا الطرفين لكفالة عدم تصاعد هذه الحوادث.

٢٢ - واستمرت عمليات الإعادة إلى الوطن للأريتريين والإثيوبيين بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتمت إعادة أكثر من ٥٠٠ شخص إلى الوطن على كلا الجانبين. وتشير المقابلات التي أجرتها البعثة مع العائدين إلى أن كلا البلدين يواصل التمييز ضد مواطني البلد الآخر وفرض شروط عليهم مما يؤدي إلى عدم وجود خيار آخر أمام الأشخاص سوى

العودة إلى بلدهم الأصلي. وذكر عدد من الذين جرت المقابلات معهم مع ذلك أنهم عادوا إلى وطنهم طوعاً للانضمام إلى أسرهم.

٢٣ - وفي ١٢ تموز/يوليه و ١٣ آب/أغسطس على التوالي، أفرجت إريتريا، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأعادت إلى الوطن ٣٢ و ٢١ مدنيا إثيوبياً على التوالي كانت قد اعتقلتهم أثناء الصراع وتم احتجازهم داخل إريتريا. وتواصل البعثة مراقبة هذه العملية عن قرب وتتطلع إلى الإفراج عن المدنيين المحتجزين حالياً في كلا البلدين بسبب الصراع.

الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى وطنهم

٢٤ - ويذكر أعضاء المجلس أن عملية الإفراج عن أسرى الحرب قد تجمدت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. غير أنه في ٢ آب/أغسطس، أفرجت إريتريا عن ١٥ من أسرى الحرب الإثيوبيين وأعادتهم إلى وطنهم. وفي ٢٣ آب/أغسطس أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن إثيوبيا وإريتريا تعهدتا بالإفراج في المستقبل القريب عن جميع أسرى الحرب المتبقين وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة واتفاق الجزائر للسلام الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وجرى إعلان هذه الالتزامات لرئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، جيكونب كلينبرغ، خلال زيارته الأخيرة للمنطقة. وفي وقت لاحق، قامت إريتريا، في ٢٩ آب/أغسطس، بالإفراج عن ٢٧٩ إثيوبيا من أسرى الحرب وإعادتهم إلى وطنهم، بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وبعملية الإفراج هذه يكون آخر أسرى الحرب الذين سجلتهم اللجنة وكانت تزورهم بانتظام في إريتريا قد أطلق سراحهم وأعيدوا إلى وطنهم. وهذا تطور جدير بالترحيب، وإنني أتطلع إلى قيام إثيوبيا بالإفراج عن أسرى الحرب الإريتريين المتبقين البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ شخص. وسيساهم الإفراج عنهم في أسرع وقت ممكن بدون شك في هئية مناخ يؤدي إلى التنفيذ الناجح لعملية السلام بين البلدين.

سابعاً - الإعلام

٢٥ - واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، الإبلاغ عن التطورات في عملية السلام. واستأنفت إذاعة البرامج الأسبوعية بإذاعة إريتريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين البعثة والسلطات الإريترية. غير أن إذاعة البعثة ما زالت في انتظار الرد من حكومة إثيوبيا بشأن البدء في البث الإذاعي في ذلك البلد. وفي غضون ذلك، تبث البعثة أيضاً برامجها مرتين أسبوعياً للمنطقة على الموجة القصيرة. وتواصل إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وضع هذه البرامج على موقع الأمم المتحدة بشبكة الإنترنت بلغات أفان أورومو، والأمهرية، والعربية، والانكليزية، والتيجري، والتغرينية.

٢٦ - وتمثل الحدث الكبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في افتتاح ممثلي الخاص رسمياً في ١٠ تموز/يوليه لمركزين للإرشاد التابعين للبعثة، أحدهما في أديس أبابا والآخر في أسمرة، وهو خطوة هامة نحو تحقيق هدف البعثة بتزويد الشعب في كلا البلدين بمعلومات دقيقة وفي حينها بشأن عملية السلام وتقديم البعثة في أداء ولايتها. ويجري تنفيذ خطط لإنشاء أربعة مراكز مماثلة للإرشاد في المناطق الريفية في وقت لاحق في عام ٢٠٠٢.

ثامناً - الجوانب المالية

٢٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٠/٥٦ بء المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠٠ ٨٤٥ ٢٣٠ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٥٤ ٧٥٦ ٢٣١ دولاراً. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢٣٧ ٣٦١ ٨٦٣ دولاراً.

تاسعاً - ملاحظات

٢٨ - شعرت بالتشجيع لأن الطرفين لا زالا ملتزمين بصورة أساسية بعملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد تأكيد ندائي إلى حكومتي إريتريا وإثيوبيا بالإبقاء على هذا المسار وتقديم كل تعاون لازم للبعثة ولجنة ترسيم الحدود من أجل الإسراع في ترسيم الحدود. وآمل في أن تواصل الحكومتان إظهار صفات رجال الدولة خلال العملية بأكملها، بما في ذلك خلال المرحلة الحرجة لنقل الأراضي، وبالتالي تأمين التوصل إلى سلام دائم بين هاتين الدولتين المتجاورتين من أجل الفائدة الكبرى لشعوب المنطقة.

٢٩ - وخلال الفترة التي بدأت بإعلان قرار تعيين الحدود، شعرت بالتشجيع على حد سواء للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأفريقي وجميع الدول الأعضاء المعنية. ويؤكد التأييد الإجماعي لمجلس الأمن لتوصياتي بشأن دعم البعثة للاضطلاع بعملية ترسيم الحدود، والذي ظهر في قراره ١٤٣٠ (٢٠٠٢)، الأهمية التي يُعلقها المجتمع الدولي على التنفيذ السريع والمنظم لقرار تعيين الحدود الذي اتخذته لجنة ترسيم الحدود. وإني على ثقة من أنه في إمكان الطرفين الاعتماد على الالتزام السياسي والمساعدة المالية المستمرين للمجتمع الدولي خلال هذه العملية الحيوية. وستبقى الأمم المتحدة، من جانبها، ملتزمة بالاضطلاع بدورها خلال مرحلة ترسيم الحدود، كما أن بعثتها لحفظ السلام مصممة على الإسهام في الاستقرار على أرض الواقع، بينما تقف على أهبة الاستعداد لكي تضطلع بالكامل بمسؤولياتها الإضافية التي

عُهد بها إليها بموجب قرار المجلس ١٤٣٠ (٢٠٠٢). وفي هذا الصدد، أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣٠ - وبينما ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة بصفة عامة، وتعاون القوات المسلحة لكلا الطرفين مع البعثة في الميدان بطريقة تتسم بالكفاءة المهنية، فإن القلق لا يزال يساورني بشأن التقارير المتعلقة بالحوادث والتهامات بوقوع هجمات فعلية على السكان المحليين واحتطافهم على كلا جانبي الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وبالرغم من أن دوافع هذه الحوادث ذات طبيعة محلية، فإن خطر التصعيد لا يزال قائماً، ولذلك فإنني أناشد الطرفين بذل أقصى ما في وسعهما لاحتواء هذه الأفعال. وفي نفس الاتجاه، أؤيد بالكامل قرار لجنة ترسيم الحدود بأن يكفل الطرفان عدم إعادة توطين السكان عبر خط تعيين الحدود، وأنطلع إلى عودة أولئك الأشخاص الذين توغلوا مؤخراً داخل الأراضي الإريتيرية، إلى الأراضي الإثيوبية.

٣١ - ونظراً لأن عملية السلام تتيح للطرفين التركيز بصورة متزايدة على مهام إعادة البناء والتنمية، فإنني أدعو المانحين والدول الأعضاء المعنية إلى مواصلة تقديم المساعدة إليهما في هذه الجهود. وفي المستقبل القريب، سيتطلب الوضع الخطير الذي تسبب فيه الجفاف تقديم مساعدة طارئة. وفي نفس الوقت، وبموازاة الجهود الإنسانية وجهود إعادة البناء، سيكون من المهم بصورة حيوية التركيز على إعادة بناء الثقة بين هذين البلدين المتجاورين. وفي هذا الصدد، فإن إعلان إريتريا وإثيوبيا مؤخراً عن نيتهما في الإفراج عن جميع أسرى الحرب المتبقين يشكل أحد التدابير الهامة التي يمكن للطرفين البناء عليها لتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤيد الأمم المتحدة مبادرات بناء الثقة على جميع المستويات، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، عند اللزوم، لتعزيز هذه الخطوات. وإنني على ثقة بأن المجتمع الدولي سيكون أيضاً على استعداد لتشجيع ومساعدة الطرفين على تحقيق الهدف النهائي لعملية السلام، وهي المصالحة الدائمة بين الدولتين وتطبيع علاقتهما الثنائية.

٣٢ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، لبيغويلا جوزيف ليغويلا، ولجميع أفراد البعثة من العسكريين والمدنيين، وكذلك لموظفي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وللعاملين في المجال الإنساني، وممثلي المنظمات غير الحكومية العاملين في الميدان، لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل في سبيل تعزيز السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني الخاص لما تقوم به لجنة ترسيم الحدود من عمل يتسم بدرجة عالية من الكفاءة المهنية والمشقة، وللدعم القيم الذي تلقت البعثة من الاتحاد الأفريقي وعدد كبير من الدول الأعضاء التي تساعد عملية السلام الهامة هذه، بما فيها البلدان المساهمة بقوات.

المرفق الأول

التقرير السادس للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

- ١ - هذا هو التقرير السادس للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، ويغطي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
- ٢ - وانشغلت اللجنة وموظفوها في إريتريا وإثيوبيا ("المنطقة") بشدة في مواصلة العمل الذي يتعين استكماله قبل وضع خريطة مقياسها ١: ٢٥ ٠٠٠ في شكلها النهائي، وجرى تحديد موقع علامات الحدود وبدأ العمل في إقامة علامات الحدود. واشتمل هذا أساسا على وضع علامات البيان الثاني ونقاط المراقبة الأرضية.
- ٣ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اتخذت اللجنة قرارها بشأن الطلب الإثيوبي المتعلق بالتفسير والتصحيح والتشاور المشار إليهم في الفقرة ٥ من التقرير الخامس للجنة (S/2002/744، المرفق). ولم تجدد اللجنة في أي بند من بنود الطلب الإثيوبي أي شيء قد يكون موضع شك في قرار تعيين الحدود والذي يمكن حله بالتفسير في ذلك الوقت. كما أنه لم تظهر أي حالة تستحق التنقيح. وخُصّصت اللجنة إلى أن الطلب غير مقبول وأنه لن يتم اتخاذ أي إجراء آخر بشأنه. غير أن الطلب سيبقى في السجل كبيان للآراء الإثيوبية، وكذلك رد إريتريا.
- ٤ - وفي بداية الفترة المستعرضة قدم كبير المساحين التقارير التالية إلى الطرفين:
 - (أ) موجز لعملية مسح نقاط المراقبة الأرضية من أجل تصوير الموقع بواسطة الساتل والذي سيشتمل أيضا على بيان الانتشار؛
 - (ب) موجز لخصائص البيانات الأولى والثاني، ومعالجة البيانات المتعلقة بالمنطقة المحيطة بالموقع وكفالة الجودة؛
 - (ج) موجز للعمل الذي يتعين الاضطلاع به والذي كان مطلوباً قبل إمكان البدء في وضع علامات الحدود؛
 - (د) تقرير ميداني معدل لملاحظات البيان الأول.
- ٥ - واستجابت اللجنة لمطالب الطرفين بتقديم خرائط إضافية وصور جوية ومعلومات أخرى.
- ٦ - وعُين بيل روبرتسون (وهو مواطن نيوزيلندي) كمستشار خاص لمساعدة اللجنة في توجيه ومراقبة عملية ترسيم الحدود. وكان السيد روبرتسون أحد المفوضين الذين نفذ عملية

ترسيم الحدود بين العراق والكويت في عام ١٩٩٢ وستكون خبرته الخاصة ذات قيمة كبيرة بالنسبة للجنة. وسيطلع الطرفين بالكامل على خطط وإجراءات اللجنة وسيقيم اتصال وثيق مع الطرفين عن طريق القيام بزيارات منتظمة للمنطقة. وعلاوة على ذلك، جرى استخدام أربعة مساحين إضافيين بصورة مؤقتة، اثنين من السويد واثنين من نيوزيلندا، للإسراع في استكمال المرحلة الحالية من العمل.

٧ - وجرى إعداد توجيهات ترسيم الحدود في شكل مشروع في أوائل حزيران/يونيه وجرى تعميمها على الطرفين للتعليق عليها. وتعتبر هذه التوجيهات، التي أصدرت فيما بعد في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ملزمة للطرفين. وتتضمن التوجيهات قواعد تفصيلية تنظم عملية ترسيم الحدود. وكلما تقدم العمل، سيجري تعديلها لكي تعكس أي احتياجات طارئة.

٨ - وتعلق اللجنة أهمية كبيرة على إطلاع الطرفين على أنشطتها وخططها فيما يتعلق بعملية ترسيم الحدود. وكانت هناك شكاوى عرضية من قبل طرف أو آخر بهذا الشأن ولكن تمت الاستجابة لها، ونظرا لأن خبرة جميع المعنيين قد تطورت وسلم الطرفان بحسن نية موظفي اللجنة والتزامهم وحيادهم، فإنه من المتوقع أن تستمر الإجراءات بتعاون كامل من قبل الطرفين. وتثق اللجنة ثقة تامة في موظفيها في الميدان. فقد عملوا باجتهد وبصبر كبير للاستجابة حتى الآن بقدر الإمكان لطلبات الطرفين.

٩ - ويبدو أن المصاعب الأولية التي تواجه الموظفين في المنطقة في ضمان الحصول على التآشيرات والتصاريج الأخرى اللازمة للوصول إلى المواقع التي يحتاجون إلى العمل فيها قد حلت تدريجيا.

١٠ - وفي ٧ حزيران/يونيه، طلبت إريتريا أن تعتمد اللجنة قرارا مؤقتا يبلغ إثيوبيا بأنه يتعين عليها على الفور أن تكف عن توطين مواطنيها في الأراضي التي حُددت بموجب القرار الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لكونها تدخل في نطاق السيادة الإريترية. وتقدمت إثيوبيا برد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وبغية تأكيد الحقائق لنفسها، عينت اللجنة فريق تحقيق ميداني، يتألف من المسجل، والمستشار الخاص، ونائب كبير المساحين، ونائب أمين اللجنة، لزيارة المنطقة وجمع المعلومات اللازمة. وعاد الفريق إلى لاهاي وتقدم بتقرير في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وعُقدت جلسة استماع مع الطرفين في ١٦ تموز/يوليه، أصدرت اللجنة في أعقابها قرارا في ١٧ تموز/يوليه، عملا بالفقرة ٢٠ والفقرة ٢٧ (١) من نظامها الداخلي، والذي رأت فيه اللجنة، بالرغم من رفضها للطلب الإريترى باتخاذ تدابير مؤقتة، أن أي إعادة توطين للمواطنين الإثيوبيين في ديمبي منغول تحت إشراف الحكومة الإثيوبية بعد ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كان ينبغي ألا يتم وطالبت إثيوبيا باتخاذ الترتيبات لإعادة أولئك

الأشخاص من هناك إلى الأراضي الإثيوبية، والذين كانوا قد توجهوا إلى هناك من إثيوبيا وفقا لبرنامج إثيوبي لإعادة التوطين اعتبارا من ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وطلبت اللجنة أيضا أن يكفل كل طرف عدم حدوث المزيد من عمليات إعادة توطين السكان عبر خط تعيين الحدود المقام بموجب قرار ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١١ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أصدرت اللجنة، بناء على طلب إثيوبيا، قرارا بإنشاء مكتب ميداني في أديغرات (في إثيوبيا) للبدء في العمل في موعد غايته ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقبل ذلك، كان موظفو المكتب الميداني يعملون فقط من المكتب الموجود في أسمرة. وللجنة أيضا مكتب صغير في أديس أبابا لأغراض الاتصال.

١٢ - وبسبب قيام البعثة بتقديم الخدمات السوقية وخدمات النقل، وفي ضوء قرارات مجلس الأمن، تجري مشاورات متكررة بين موظفي المكاتب الميدانية وأفراد البعثة، وكذلك بين رئيس اللجنة والممثل الخاص للأمين العام. وتعرب اللجنة عن تقديرها الكبير للمساعدة التي تتلقاها من البعثة، بما في ذلك المساعدة المقدمة إليها في الميدان من مهندسي الوحدة الهندية.

١٣ - ويوجد أيضا اتصال منتظم بين موظفي المكاتب الميدانية ومسؤولي الطرفين في أديس أبابا وأسمرة لغرض تقديم المعلومات بشأن العمليات المعتمد القيام بها واتخاذ الترتيبات اللازمة بشأنها.

(توقيع) سير إليهو لوترباخت

رئيس اللجنة

٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	عناصر الدعم الوطني	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٦	-	-	-	٦
الأردن	٦	١٦	-	٩٤٤	٩٦٦
أسيانيا	٣	٢	-	-	٥
استراليا	-	٢	-	-	٢
أوروغواي	٦	-	-	-	٦
أوكرانيا	٧	-	-	-	٧
أيرلندا	-	١٢	٧	٢٠٠	٢١٩
إيطاليا	٥	٦	-	١٣٤	١٤٥
باراغواي	٢	-	-	-	٢
بلغاريا	٥	٢	-	-	٧
بنغلاديش	٧	٦	-	١٦٠	١٧٣
بنن	-	٣	-	-	٣
البوسنة والهرسك	٩	-	-	-	٩
بولندا	٦	-	-	-	٦
بيرو	٢	-	-	-	٢
تونس	٢	٣	-	-	٥
الجزائر	٨	-	-	-	٨
الجمهورية التشيكية	٢	-	-	-	٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨	٣	-	-	١١
جنوب أفريقيا	٥	٢	-	-	٧
الدانمرك	٤	-	-	-	٤
رومانيا	٨	-	-	-	٨
زامبيا	١٠	٤	-	-	١٤
سلوفاكيا	-	٣	٧	٢٠١	٢١١
سنغافورة	٢	-	-	-	٢
السويد	٦	-	-	-	٦
سويسرا	٤	-	-	-	٤
الصين	٥	-	-	-	٥
غامبيا	٤	٢	-	-	٦
غانا	١٠	٧	-	-	١٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	عناصر الدعم الوطني	الجنود	المجموع
فرنسا	—	٢	—	—	٢
فنلندا	٧	٢	—	—	٩
كرواتيا	٥	—	—	—	٥
كندا	٦	—	—	—	٦
كينيا	١٠	١٣	—	٦٤٦	٦٦٩
ماليزيا	٧	٥	—	—	١٢
ناميبيا	٣	٢	—	—	٥
النرويج	٥	—	—	—	٥
النمسا	١	—	—	—	١
نيبال	٤	—	—	—	٤
نيجيريا	٦	٢	—	—	٨
الهند	٥	٢١	—	١٥٢٠	١٥٤٦
هولندا	١	٢	—	—	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	١	—	—	٧
اليونان	٣	—	—	—	٣
المجموع	٢١١	١٢٣	١٤	٣٨٠٥	٤١٥٣